الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

(كارل بوبر) نصوص ودروس

معيار التمييز المتأصل في المنطق الاستقرائي هو اعتقاد الوضعيين ونظريتهم في «المعنى» ، وهو يتوافق مع القاعدة التي تقرر أن جميع قضايا العلم التجريبي (أو جميع القضايا ذات المعنى) يجب أن تكون جديرة في نهاية المطاف بالتحقق منها. وبالالتزام بصدقها أو كذبها علينا أن نقول أنها يجب أن تكون «فاصلة بحسم». وهذا يعني أن صورة هذه القضايا يجب أن تكون ممكنة منطقياً سواء أكانت للإثبات أم للتكذيب. ومن هنا قال «شليك»: «... القضايا الأساسية يجب أن تكون جديرة بـ الإثبات الحاسم»، لكن «وايزمان» قال بوضوح أكبر: «القضية التي ليس هناك أي طريق لتحديد صدقها قضية لا معنى لها؛ إذ أن معنى كل قضية هو عين نهج إثباتها"

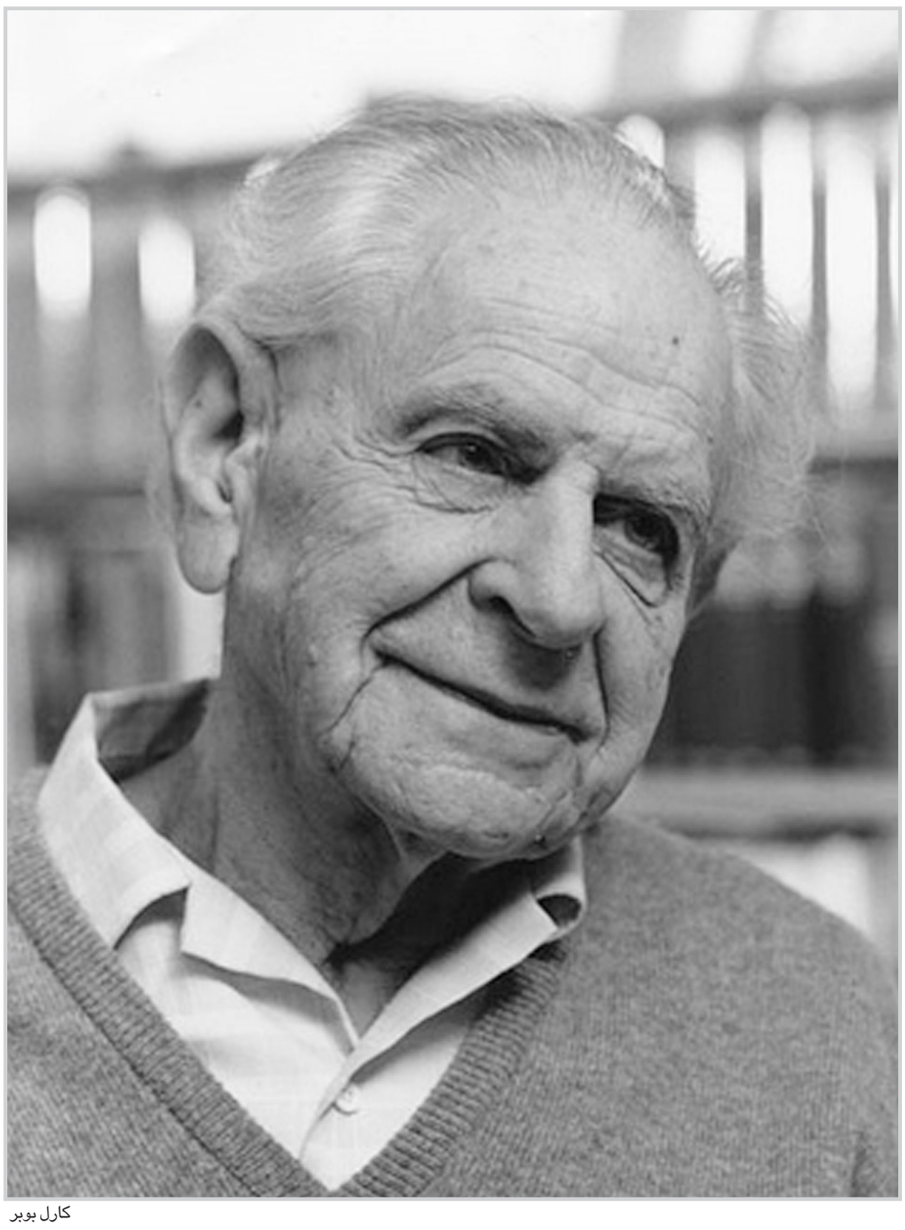
كارل بوبر

السيد عمار أبو رغيف

القسم الثالث

٦ـ قابلية التكذيب معيار للتمييز

أما في ضوء رؤيتي فليس هناك شيء أسمه الاستقراء. لذا فاستخلاص النظريات من القضايا الشخصية (التي أثبتت تجريبياً) . بأي معنى ممكن أخذنا الإثبات . مرفوض منطقياً، أذن فالنظريات لا تثبت تجريبياً ابداً. إذا أردنا أن نتجنب الخطأ الوضعي بإزاحة الأنساق النظرية من دائرة العلم الطبيعي بواسطة معيارنا للتمييز، وجب علينا عندئذ أن نختار معياراً يوافقنا على إدخال القضايا في إطار العلم التجريبي، حتى إذا لم يمكن إثباتها.

لكنني سأجيز بالتأكيد النسق وأدعوه تجريبياً أو علمياً إذا كان جديراً فقط بالاختبار التجريبي. هذه الاعتبارات تشير إلى أن الأمر ليس أثباتاً، بل تكذيباً للنسق ليقدم معياراً للتمييز وبعبارة أخرى: أنا لا أتوقع أن يكون النسق العلمي جديراً بالتميز على أساس قابلية الإثبات في كل الأحوال، بل أتوقع أن يكون بناؤه المنطقي بطريقة يتميز عبرها بقابلية النفي على أساس الاختبارات التجريبية. فكل نسق علمي تجريبي يجب أن يتمتع بقابلية التكذيب تجريبياً.

(لذا فقضية «سوف تمطر هنا غداً أو لا تمطر» لا أعدها قضية تجريبية؛ لأنها لا يمكن أن تكذّب، بينا قضية «سوف تمطر هنا غداً» أعدها قضية تجريبية).

يمكن أن تُقام اعتراضات مختلفة ضد معيار التمييز الذي اقترحته هنا. في المرتبة الاولى قد يبدو الخطأ الأساسي في أن العلم الذي يفترض أن يقدم لنا معلومات إثباتية قد ميزناه بشرط سلبي نظير القابلية للتكذيب. سأبين في الفقرة ٣١ . ٤٦ أن هذا الاعتراض ضئيل الوزن. إذ أن قيمة المعلومات الاثباتية حول العالم، التي تحتويها القضايا العلمية ستكون أكبر إذا كانت هذه القضايا بسبب سمتها المنطقية تحمل إمكانية اكبر للتعارض مع القضايا الشخصية (ليس هباءً أننا نطلق على أحكام الطبيعة مصطلح «قوانين»؛ فكلما كانت القضية أكثر ما نعية كانت أكثر حكاية).

وأيضاً يمكن أن يكون السعي لعطف انتقادي الذي سجلته على معيار التمييز الاستقرائي وتوجيهه ضدي. فمن الممكن أن يبدو أن النقد يمكن أن يوجه ضد قابلية التكذيب كمعيار للتمييز على غرار النقد الذي وجهته ضد قابلية الإثبات والتحقق.

هذا الاعتراض لا يزعجني، فأطروحتي تأسست على، لا تماثل بين قابلية الاثبات وقابلية التكذيب؛ لا تماثل ناتج من الصورة المنطقية للقضايا الكلية، هذه القضايا التي لا تستنتج بوجه من القضايا الشخصية، بينا يمكن نقضها بواسطة القضايا الشخصية. لذا يمكن أن نتخذ من صدق القضايا الشخصية دليلاً على كذب القضايا الكلية، وذلك بالاستعانة بالاستنتاجات القياسية (القياس الاستثنائي برفع التالي في المنطق التقليدي). وهذا النحو من الاستدلال على كذب القضايا الكلية قياسي فحسب، يسير الدليل فيه من القضايا الشخصية إلى القضايا الكلية، فيكون حاله حال سير الدليل الاستقرائي.

لعل الاعتراض الثالث يبدو أكثر جدية؛ إذ لعل هناك من يقول لو سلمنا باللاتماثل فلا تزال هناك أسباب مختلفة لاستحالة التكذيب الكامل لأي نسق نظري. ولذلك يمكن على الدوام العثور على بعض الطرق للتخلص من التكذيب، كما لو ادخلنا عنصراً فرضياً أو أجرينا تعديلاً على هامش تعريف. ويمكن أيضاً . دون الوقوع بتناقض . متابعة الموقف الذي يرفض الاعتراف بأي تكذيب تجريبي، أيٍّ كان. ورغم أننا نعرف أن سلوك العلماء يغاير هذه الطريقة، إلاّ أن إمكان هذا الأمر منطقياً، يمثل لدى الخصم . على الأقل . خللاً في القيمة المنطقية لمعيار التمييز الذي طرحته.

ينبغي أن أعترف بعدالة هذا النقد. ولكن لست بحاجة لاجل هذا النقد إلى التراجع عن أطروحتي بالأخذ بمبدأ التكذيب كمعيار للتمييز. ذلك سأطرح في (الفقرة ٢٠ وما بعدها) أن المنهج التجريبي ينبغي أن يمتاز كمنهج يقصي تماماً تلك الطرق المعدة للتهرب من التكذيب، التي . حسب تصوري . تبقى ممكنة منطقياً، كما يصر الخصم بحق. وفقاً لأطروحتي؛ فما يمتاز به المنهج التجريبي هو أنه صيغة لتعريض القضايا المعدة للاختبار إلى التكذيب، بكل طريق ممكن.ليس هناك تطلع لاستهداف الأنساق الواهية، بل على العكس، لانتقاء الانساق الاصلح نسبياً، عبر تعريض جميع الأنساق للصراع الشرس من أجل البقاء.

أن معيار التمييز المطروح يسوقنا أيضاً إلى حل مشكلة الاستقراء لدى «هيوم»، أي مشكلة صدق القوانين الطبيعية. وجذر هذه الإشكالية يكمن في التناقض الواضح بين ما يمكن أن يسمى . الأساس التجريبي الذي يقرر أن التجربة هي المرجع الوحيد لتقرير صدق أو كذب القضايا العلمية . وبين ما أدركه هيوم من عقم الحجج الاستقرائية. إلاّ أن هذا التناقض وليد افتراض امكانية القضايا العلمية للتحقق الحاسم (يعني الإذعان بقابلية القضايا العلمية للإثبات والتكذيب المنطقي معاً). أمّا إذا لم نفترض ذلك، وعددنا القضايا التي يمكن الحكم عليها من جانب واحد، أي الحكم بإثباتها فقط أو الحكم بتكذيبها فقط، قضايا تجريبية أيضاً، فسوف لا يكون هناك تناقض ظاهر.خصوصاً إذا اعتبرنا القضايا القابلة للتكذيب قضايا تجريبية؛ ذلك أن منهج تكذيب الانساق النظرية لا يتكأ على الاستنتاج الاستقرائي بأي وجه من الوجوه، بل يعتمد على ضروب القياس المنتجة، وهي ليست مورداً للخلاف.

٧ـ إشكالية «أساس التجربة»

إذا أضحت «قابلية التكذيب» معياراً للتمييز بشكل عام، عندئذ ينبغي أن يتاح اتخاذ القضايا الشخصيَّة كفروض في إبطال النتائج. ولهذا يبدو أن معيارنا للتمييز سيبدل صورة المسألة فحسب، فهو يرجع بنا القهقرى من السؤال عن الطابع التجريبي للنظريات إلى الاستفهام عن الطابع التجريبي للقضايا الشخصية.

لكن هذه الرجوع القهقرى سنتوفر عبره على بعض المكاسب؛ حيث أن التمييز بين ما هو علمي وما هو غير علمي ضرورة ملحة أحياناً في التعامل مع الانساق النظرية، بينما يندر الشك في الميزة التجريبية للقضايا الشخصية. صحيحٌ أن الخطأ واقع في التعامل مع القضايا الشخصية، ويفضي إلى تكذيبها، ولكن قلما ينتهي الباحث العلمي إلى وصف القضايا الشخصية بأنها غير تجريبية أو ميتافيزيقية.

اشكاليات أسس التجربة تعني: اشكاليات تدور حول السمة التجريبية للقضايا الشخصية، وكيف يتم اختبارها. ومن ثمَّ تلعب هذه الاشكاليات دوراً في منطق العلم، دوراً يختلف نوعاً ما عن الدور الذي تلعبه الإشكاليات الاخرى، التي نهتمّ بها. وتأتي أغلب هذه الاشكاليات وقفاً على الجانب العملي للبحث العلمي، بينا ترتبط اشكالية اساس التجربة ارتباطاً وثيقاً بنظرية المعرفة. سأتعامل مع هذه الاشكاليات مادامت تفضي إلى عديد من الابهامات. وهذا يصدق بشكل خاص على العلاقة بين معطيات الادراك الحسي وبين القضايا الاساسية. (ما اطلق عليه «قضية اساسية» أو «فرض اساسي» هو قضية لا تستنتج بوجه من القضايا الشخصية، بينا يمكن نقضها بواسطة القضايا الشخصية. لذا يمكن أن نتخذ من صدق القضايا الشخصية دليلاً على كذب القضايا الكلية، وذلك بالاستعانة بالاستنتاجات القياسية (القياس الاستثنائي برفع التالي في المنطق التقليدي). وهذا النحو من الاستدلال على كذب القضايا الكلية قياسي فحسب، يسير الدليل فيه من القضايا الشخصية إلى القضايا الكلية، فيكون حاله حال سير الدليل الاستقرائي.

لعل الاعتراض الثالث يبدو أكثر جدية؛ إذ لعل هناك من يقول لو سلمنا باللاتماثل فلا تزال هناك أسباب مختلفة لاستحالة التكذيب الكامل لأي نسق نظري. ولذلك يمكن على الدوام العثور على بعض الطرق للتخلص من التكذيب، كما لو ادخلنا عنصراً فرضياً أو أجرينا تعديلاً على هامش تعريف. ويمكن أيضاً . دون الوقوع بتناقض . متابعة الموقف الذي يرفض الاعتراف بأي تكذيب تجريبي، أيٍّ كان. ورغم أننا نعرف أن سلوك العلماء يغاير هذه الطريقة، إلاّ أن إمكان هذا الأمر منطقياً، يمثل لدى الخصم . على الأقل . خللاً في القيمة المنطقية لمعيار التمييز الذي طرحته.

ينبغي أن أعترف بعدالة هذا النقد. ولكن لست بحاجة لاجل هذا النقد إلى التراجع عن أطروحتي بالأخذ بمبدأ التكذيب كمعيار للتمييز. ذلك سأطرح في (الفقرة ٢٠ وما بعدها) أن المنهج التجريبي ينبغي أن يمتاز كمنهج يقصي تماماً تلك الطرق المعدة للتهرب من التكذيب، التي . حسب تصوري . تبقى ممكنة منطقياً، كما يصر الخصم بحق. وفقاً لأطروحتي؛ فما يمتاز به المنهج التجريبي هو أنه صيغة لتعريض القضايا المعدة للاختبار إلى التكذيب، بكل طريق ممكن.ليس هناك تطلع لاستهداف الأنساق الواهية، بل على العكس، لانتقاء الانساق الاصلح نسبياً، عبر تعريض جميع الأنساق للصراع الشرس من أجل البقاء.

أن معيار التمييز المطروح يسوقنا أيضاً إلى حل مشكلة الاستقراء لدى «هيوم»، أي مشكلة صدق القوانين الطبيعية. وجذر هذه الإشكالية يكمن في التناقض الواضح بين ما يمكن أن يسمى . الأساس التجريبي الذي يقرر أن التجربة هي المرجع الوحيد لتقرير صدق أو كذب القضايا العلمية . وبين ما أدركه هيوم من عقم الحجج الاستقرائية. إلاّ أن هذا التناقض وليد افتراض امكانية القضايا العلمية للتحقق الحاسم (يعني الإذعان بقابلية القضايا العلمية للإثبات والتكذيب المنطقي معاً). أمّا إذا لم نفترض ذلك، وعددنا القضايا التي يمكن الحكم عليها من جانب واحد، أي الحكم بإثباتها فقط أو الحكم بتكذيبها فقط، قضايا تجريبية أيضاً، فسوف لا يكون هناك تناقض ظاهر.خصوصاً إذا اعتبرنا القضايا القابلة للتكذيب قضايا تجريبية؛ ذلك أن منهج تكذيب الانساق النظرية لا يتكأ على الاستنتاج الاستقرائي بأي وجه من الوجوه، بل يعتمد على ضروب القياس المنتجة، وهي ليست مورداً للخلاف.

٧ـ إشكالية «أساس التجربة»

إذا أضحت «قابلية التكذيب» معياراً للتمييز بشكل عام، عندئذ ينبغي أن يتاح اتخاذ القضايا الشخصيَّة كفروض في إبطال النتائج. ولهذا يبدو أن معيارنا للتمييز سيبدل صورة المسألة فحسب، فهو يرجع بنا القهقرى من السؤال عن الطابع التجريبي للنظريات إلى الاستفهام عن الطابع التجريبي للقضايا الشخصية.

لكن هذه الرجوع القهقرى سنتوفر عبره على بعض المكاسب؛ حيث أن التمييز بين ما هو علمي وما هو غير علمي ضرورة ملحة أحياناً في التعامل مع الانساق النظرية، بينما يندر الشك في الميزة التجريبية للقضايا الشخصية. صحيحٌ أن الخطأ واقع في التعامل مع القضايا الشخصية، ويفضي إلى تكذيبها، ولكن قلما ينتهي الباحث العلمي إلى وصف القضايا الشخصية بأنها غير تجريبية أو ميتافيزيقية.

اشكاليات أسس التجربة تعني: اشكاليات تدور حول السمة التجريبية للقضايا الشخصية، وكيف يتم اختبارها. ومن ثمَّ تلعب هذه الاشكاليات دوراً في منطق العلم، دوراً يختلف نوعاً ما عن الدور الذي تلعبه الإشكاليات الاخرى، التي نهتمّ بها. وتأتي أغلب هذه الاشكاليات وقفاً على الجانب العملي للبحث العلمي، بينا ترتبط اشكالية اساس التجربة ارتباطاً وثيقاً بنظرية المعرفة. سأتعامل مع هذه الاشكاليات مادامت تفضي إلى عديد من الابهامات. وهذا يصدق بشكل خاص على العلاقة بين معطيات الادراك الحسي وبين القضايا الاساسية. (ما اطلق عليه «قضية اساسية» أو «فرض اساسي» هو قضية يمكن أن تضحي كفرض في عملية التكذيب التجريبي، وهي باختصار قضية لواقعة شخصية).

غالباً ما تعد المعطيات الحسية كلونٍ من التبرير للقضايا الاساسية. لقد اتخذت الخبرات الحسية بوصفها الاساس لتلك القضايا، ومن ثم يأتي صدقها «بادياً بالفحص» عبر تلك الخبرات، أو أنها «تنجلي» بواسطة تلك الخبرات. كل هذه العبارات تبرز بصوت عالي الجنوح إلى التأكيد على الارتباط الوثيق بين القضايا الأساسية وخبراتنا الحسية.غير أنه يصدق أيضاً أن القضايا يمكن أن تبرر منطقياً بواسطة قضايا فحسب. ومن ثمَّ تبقى العلاقة بين الإحساسات والقضايا غامضة، وموصوفة عبر عبارات التشبية المبهمة، التي لا توضح شيئاً. لكنها محاولة التموية بالتغطية على الصعوبات، أو في أفضل الحالات الإشارة إليها عبر الاستعارات.

وهنا اعتقد انه يمكن أيضاً العثور على علاج؛ إذا ما فصلنا بوضوح السايكولوجي عن المنطقي والحيثيات المنهجية للمشكلة. علينا التمييز بينهما، ففي يد نضع تجاربنا الذاتية أو شعورنا باليقين، الذي لا يمكن أبداً أن يبرر أي قضية (رغم أمكانية أنْ تكون هذه التجارب والشعور موضوعاً للبحث سايكولوجياً)، ونضع في اليد الاخرى النسب الموضوعية المنطقية بين الانساق المتنوعة للقضايا العلمية، وبين هذه القضايا بعضها مع بعض.

ستبحث اشكالية الاساس التجريبي بشيء من التفصيل في الفقرات ٢٥ . ٣٠، وبغية الإيضاح وجدت الأجدر أن أنتقل إلى اشكالية موضوعية المعرفة العلمية، طالما أن مصطلحي «الموضوعية» و«الذاتية» اللذين استخدمهما يتطلبان شرحاً وتفسيراً.

٨ـ الموضوعية العلمية واليقين الذاتي

الموضوعية والذاتية مصطلحان فلسفيان، اثقلا باستخدامات موروثة متنافية، وبجدل عقيم لا ينتهي.

إن استخدامي مصطلحي «الموضوعية» و«الذاتية» ليس عديم الشبه باستخدام «كنت» لهما. يستخدم «كنت» كلمة «الموضوعية» ليشير إلى أن المعرفة العلمية يجب أن تكون مبررة، مستقلة عن رغبات أيٍّ كان. والتبرير يكون موضوعياً إذا ما كان أساساً قابلاً للفهم والاختبار من قبل كل فرد. كتب «كنت»: «الأمر الذي يذعن به كل العقلاء أمر يقوم على أسس موضوعية كافية».

أنا أعتقد هنا أن النظريات العلمية لا يمكن إطلاقاً تبريرها أو إثباتها بشكل تام. لكنها مما يقبل الاختبار، ومن هنا سأقول أن موضوعية القضايا العلمية تكمن في حقيقة إمكانية اختبارها من قبل الجميع.

أطلق «كَنْت» مصطلح]الذاتية[على إحساسنا باليقين، وهو أمر ذو درجات. وقد أوكل مهمة البحث عن كيفية نشوء وظهور الإحساس باليقين إلي علم النفس، وقال: «أن اليقين ينشأ أحياناً جراء قانون تداعي المعاني". ومن الممكن ان توفر العوامل الموضوعية أسباب التصديق الذهني، ولعل تفحص هذه العوامل يفضي إلى الوثوق بذلك التصديق.

لعل «كَنْت» هو أول من أدرك العلاقة الوثيقة بين موضوعية القضايا العلمية، وبين بناء النظريات والإفادة من الفروض والقضايا الكلية. هناك تلازم . من حيث المبدأ . بين إمكانية اختبار ملاحظاتنا من قبل الجميع، وبين أن تكون الحوادث الملاحظة كالاختبارات قابلة للتكرار، وأن يكون هذا التكرار مطرداً. فما لم نكرر ملاحظاتنا ونختبرها فسوف لا نأخذها مأخذ الجد ولا نعدها علمية. وهذا التكرار المطرد هو الذي يوحي لنا بأننا لم نتعامل مع اقترانات اتفاقية. بل أننا نقرر إمكانية اختبار الحوادث . من حيث المبدأ . من قبل الجميع بناءً على أطرادها وقابليتها للتكرار.

أن الفيزيائيين المتمرسين يعرفون ظواهر مذهلة تظهر أحياناً (ويتكرر بعضها عدة مرات في مختبراتهم). وتختفي في نهاية المطاف، دون أن تترك عيناً ولا أثراً. ولا يدعي أي فيزيائي في مثل هذه الحالات أنه توصل إلى كشف علمي (رغم محاولته أحياناً أعادة ترتيب تجاربه، لكي يكرر حدوث تلك الظواهر). إن الظاهرة الفيزيائية التي تستحق الاهتمام هي تلك الظاهرة، التي يستطيع الجميع . وفق برنامج محدد وعبر اختبار ملائم . اعادة تكرارها. وليس هناك فيزيائي جاد يعلن عن توصله لكشف علمي من خلال ملاحظة ظاهرة لا يعرف هو نفسه سبيل تكرارها. وكأنها «حصيلة باطنية» كما أقترح تسميتها. فالاكتشاف عاجلاً ما يعد في مقولة الوهم؛ ذلك وببساطة لأن محاولات الاختبار تسوق إلى نتائج سلبية. (ومن هنا فلا جواب لدى العلم على الاستفهام التالي: هل هناك وجود للحوادث المفردة غير القابلة للتكرار أم لا؟ فالجدال حول هذا الاستفهام جدال ميتافيزيقي).

نعود إلى ما تقدم قوله في الفقرة السابقة من أن التجارب الباطنية والإحساس باليقين لا يمكن إطلاقاً أن يثبت لنا أي قضية علمية، ولا موقع لها في العلم سوى أنها تحوَّل البحث التجريبي ليُصبح موضوعاً لعلم النفس. أن الإحساس باليقين مهما بلغ من الشدة لا يمكنه إطلاقاً أن يثبت أي قضية . من الممكن أن أكون مؤمناً أيماناً راسخاً بقضية ما، مع اطمئنان كامل بسلامة إدراكي الحسي، ومع الجزم بجدارة تجربتي، بحيث يصبح الشك بهذه القضية لغواً لا محل له. ولكن هل يشكل كل هذا دليلاً أمام العلم ليذعن بقضيتي؟ وهل اطمئنان كارل ريموند بوبر بالقضية «س» يمكن أن يكون مبرراً لإثباتها؟ الجواب: لا. وأي إجابة أخرى سوف تتعارض مع الالتزام بموضوعية العلم. إذا كان وجود اليقين عندي أمراً مسلّماً فليس لهذا الامر دور في العلم الموضوعي، سوى إمكانية طرحه، بوصفه فرضية نفسية، وفي هذه الحالة أيضاً يجب أن يكون الفرض مؤهلاً للاختبار من قبل الجميع، على النحو التالي: ابتداء يحتمل عالم النفس أن لدي يقيناً بالقضية «س»، ثم يحاول التنبؤ بسلوكي اللاحق مستعيناً بنظريات علم النفس وغيره، ثم يُخضع هذا التنبؤ للاختبار التجريبي، لكي يعززه أو ينفيه.

ولكن لا علاقة لنظرية المعرفة تماماً بإحاسي ضعيفاً كان أم قوياً، وسواء أكان يقيني مستنداً إلى الوصول الجزمي للمعاني (أو كان وضوحه بديهياً)، أم حصل جراء ظن ضعيف، فكل هذه الامور لا علاقة لها بالسؤال: كيف يمكننا تسويغ القضايا العلمية؟

تأملات كهذه لا تنتج بالطبع علاجاً لاشكالية أساس التجربة. لكنها في الحد الادنى تعيننا على رؤية صعوباتها الجوهرية. في التطلع إلى موضوعية القضايا الأساسية على غرار سائر القضايا العلمية الاخرى، علينا قطع الامل بأي نهج منطقي لتحويل صدق القضايا العلمية إلى مجرباتنا. وأكثر من ذلك علينا أن نحظر على أنفسنا منح القضايا التي تصف تجاربنا الحسية (والتي تسمى أحياناً بـ «عبارات البروتوكول») منزلة خاصة. فهذا اللون من القضايا لها الحق لدخول دائرة العلم بوصفها قضايا نفسية فحسب، وهي قضايا لا يتيسر اختبارها للجميع، (لا أقول حسب الحالة التي عليها علم النفس الراهن).

على كل حال، فاياً كان جوابنا القادم على الاستفهام حول اساس التجربة، فهناك امر يجب أن يكون واضحاً: إذا كنا متمسكين بمطلبنا في وجوب ان تكون قضايا العلم موضوعية وجب أن تكون هذه القضايا التي تشمل القضايا الأساسية موضوعية، وميسر اختبارها للجميع. غير أن تيسر الاختبار للجميع يستلزم أن تكون القضايا المختبرة متوفرة على إمكانية استنتاج قضايا تجريبية أخرى منها. ومن ثم لو كانت القضايا الأساسية بدورها قضايا يتيسر اختبارها للجميع فليس هناك قضية أولية في العلم. ومن هنا ليس هناك قضية في العلم لا تقبل الاختبار. وليس هناك قضية من حيث المبدأ لا يمكن رفضها عبر تكذيب بعض نتائجها المستخلصة منها.

إذن وصلنا إلى الرؤية التالية: تختبر الأنساق النظرية عبر استنتاج قضايا اخص منها، ثم نأخذ هذه القضايا التي تيسير اختبارها للجميع لنختبرها بدورها بنفس الأسلوب، وهكذا إلى ما لا نهاية.

لعل هناك من يقول أن هذه الرؤية تفضي إلى تسلسل لا نهاية له، ومن ثم فهي واهية. لقد اعترضت في الفقرة على الاستقراء بأنه ينتهي إلى تسلسل لا نهائي. ومن الممكن هنا أن يتصور القارئ أن هذا الاعتراض ذاته يرد أيضاً على الاختبار القياسي للنظريات، لكن الأمر على كل حال ليس كذلك. المنهج القياسي للاختبار لا يمكن أن يؤكد أو يثبت القضايا التي تخضع للاختبار، ولم يرد منه ذلك. ومن ثم فليس هناك خطر من ارتداد لا نهاية له. ولكن يجب الاعتراف أن الحالة التي رسمتها . في متابعة الاختبار إلى ما لا نهاية، وفقدان القضايا الأولية التي لا تخضع للاختبار . تفضي إلى مشكلة. ذلك لوضوح أن الاختبارات لا يمكن في الحقيقة أن تتواتر إلى ما لا نهاية؛ إذ عاجلاً أو آجلاً سنتوقف. ودون أن ندرس هنا هذه المشكلة بالتفصيل، ارغب في أن أشير إلى أنه ليس هناك تناف في الحقيقة بين القول أن الاختبارات لا يمكن أن تمتد إلى ما لا نهاية، وبين اعتقادي بأن كل قضية علمية يجب أن تكون قابلة للاختبار، ذلك أنا لا اعتقد أن كل قضية علمية يجب اختبارها في الحقيقة قبل قبولها، أنا أعتقد فقط أن كل قضية يجب أن تكون مؤهلة للاختبار. وبعبارة أخرى: أنا أرفض قبول الرؤية التي تقول أن هناك قضايا في العلم نقبلها (معذورين) كحقيقة لا غير، لأنها لا تبدو ممكنة الاختبار لأسباب منطقية.

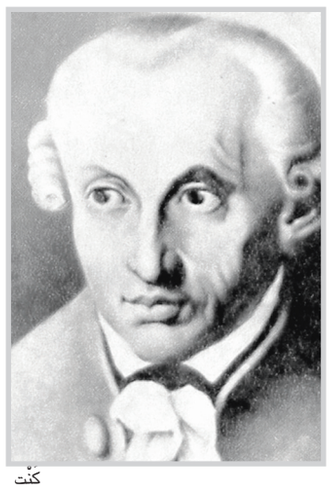
كَنْت

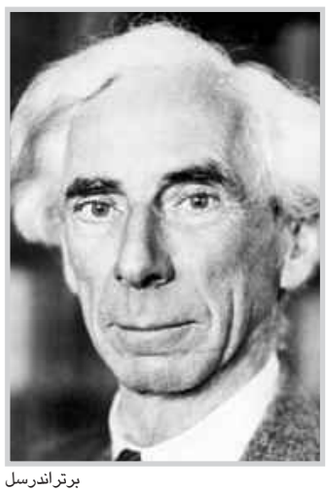
برتراندرسل

جون لوك

ولد بوبر في قمة عصر الحداثة وفي عنفوان سيادة المذهب التجريبي وبروز (حلقة فينا) اخطر مدرسة بين مواطنيه، تحمل هموم المعرفة التجريبية وتحارب بلا هوادة المذهب العقلي في المعرفة، وتستهدف بشراسة ما بعد الطبيعة «الميتافيزقيا» فتضعها في دائرة الهراء، الذي لا طائل من وراءه

فلسفة «كارل بوبر» في ضوء معيار النقد (١)

المدخل

ان يُكتب نقد فلسفي لـ «كارل بوبر» بعد رحيله بما يقرب العقدين من الزمان خير من ان لا يكتب، انها احد وجوه ازمة المعرفة في ديارنا، ذلك اننا نتناول عطاء الاخر بعد استهلاكه في عالمه، وطالما ياتي هذا التناول عليلا بحكم القراءات الخاطئة والترجمات المسيئة، او لاننا لا نؤمن حتى اللحظة بمشروع الانتاج الداخلي. لكن يشفع لنا في تناول «بوبر» ان الرجل لا يزال في عالمه معلما رئيسيا تؤسس في ضوء معطياته المهم من النظريات في حقول متعددة من المعرفة. والامل يحدونا بجد في الاعتماد على قراءات مباشرة لفكر الرجل او قراءات اقرب الى الصواب، او قل ابعد من ان تكون خاطئة بترجمات مسيئة.

ولد في فينا عام ١٩٠٢م وتعلم في جامعة فينا، وكان تعلمه اقرب للموسوعية في بدايته، لكنه حصر اهتمامه في نهاية المطاف على الفيزياء والرياضيات، ثم توج نشاطه التعليمي بالحصول على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، وكتب اهم اثر فلسفي له عام ١٩٣٥م اعني كتابه «منطق الكشف العلمي» حيث تضمن العمود الفقري لنظريات بوبر الفلسفية والمنطقية، والتي تبناها خلال الاربع وخمسين سنة اللاحقة، دون ان يطرأ على هذه النظريات تغيير او تحول يذكر. بل بقيت النظريات المطروحة في منطق الكشف العلمي مبان يؤسس عليها بوبرعبر اكثر من نصف قرن .

ولد بوبر في قمة عصر الحداثة وفي عنفوان سيادة المذهب التجريبي وبروز (حلقة فينا) اخطر مدرسة بين مواطنيه، تحمل هموم المعرفة التجريبية وتحارب بلا هوادة المذهب العقلي في المعرفة، وتستهدف بشراسة ما بعد الطبيعة «الميتافيزقيا» فتضعها في دائرة الهراء، الذي لا طائل من وراءه. لكن الرجل بحق مثّل الارهاصات التأسيسية لعصر ما بعد الحداثة بما طرح من افكار تناولت مفهوم العلم ومنهجه «الاستقراء» وتحدثت عن دور الفروض واثر المعرفة الميتافيزيقة في تطوير العلم التجريبي.

لم يرتض بوبر لنفسه الا ان يكون تجريبيا من لون مغاير لجل الفلاسفة التجريبين، سواء معاصريه ام اسلافه التجريبين. خاصم معاصريه الذين تلخصوا بما عرف بحلقة فينا والمدرسة الوضعية المنطقية، التي حمل رايتها في عالمنا العربي المرحوم الدكتور زكي نجيب محمود، اذ كتب الرجل اهم انتاجه في التعريف بهذه المدرسة والدفاع عن مبانيها، فكان كتابه «المنطق الوضعي» بجزئيه ممثلا حتى النخاع لحلقة فينا وامتداداتها الانجلوسكسونية .

خاصم بوبر هؤلاء وكانت خصومته لهم ايذانا بمبدأ جديد في تمييز العلم، وموقف جديد من المنهج الاستقرائي، ومفهوم جديد للواقعية، ونظرية الصدق المنطقي التي اخذها عارية من المنطقي البولندي الشهير «تارسكي».

لكن استعارته نظرية الصدق من «تارسكي» لا تخل بالترابط الوثيق بين مواقفه ونظراته، بدء من موقفه من الدليل الاستقرائي ومرورا بتعريفه للعلم واصراره على الذهاب بالواقعية العلمية الى مديات، فيها من دهشة اقتراب التجريبي الخالص من عالم المثل الافلاطونية التي اصر على التميّز عنها، وانتهاءا باختياره معالجة «تارسكي» لأشكالية التطابق بين المعرفة والواقع، واخيرا نظراته للتاريخ وموقفه من النزعة التاريخية .

اكتشف بوبر خرافتين جثمتا على العقل الحديث، خرافة المذهب التجريبي التي اطلقها «جون لوك» (ان الانسان يولد خالي الذهن من أي فكرة)، وخرافة المنهج الاستقرائي الذي اضحى عنوان العصر الحديث، ومتكأ المادية وسمة العلم المعاصر.

الاستقراء والبدء من التجربة والاحتكام اليها سمة المنهج العلمي، الذي ساد بعد عصر النهضة الحديثة، وقد انكر «بوبر» على الاستقراء دوره في الكشف عن الواقع، ولم يرتض التجربة حكما في ضوء تكرارها. بل العقل الانساني يتعامل مع الواقع منطلقاً من فروض، وليس بريئا تحدد له التجربة ما تريد، وتكرار التجارب لايثبت منطقيا أي قانون .

اعاد بوبر الى المنهج الاستنباطي هيبته ودوره في المعرفة الانسانية بوصفه الاداة الوحيدة، التي يمكن بفضلها ان تقوم للمعرفة قيامة على اساس منطقي، خلافا للمنهج الاستقرائي الذي . حسب بوبر . يفتقر لاي اساس منطقي سليم . اما الميتافيزيقيا التي لم يؤمن بها بوبر ولم يحشرها في دائرة المعرفة العلمية فقد اعتبرها ضرورية لنمو المعرفة وخصوبة الفروض. والاستنباط القائم على اساس التجربة هو «متكأ بوبر»، فلم يغادر التجريبية ولم يجانب المنطق. لقد اعاد «برتراندرسل» الى الاستنباط هيبته ومكانته وهو فيلسوف تجريبي، لكنه لم يتخذه منهجا يحدد دور التجربة، بل بقي راسل متمسكا بالاستقراء منهجا للعلم.

على أي حال نحن امام فيلسوف متميز كل التميز في تاريخ المعرفة تميز هيوم الذي شاطره الرأي في الاعلاء من مشكلة الاستقراء ودحضه كدليل معرفي، وناجزه في نزعته النفسية واصراره على الواقعية، هذا الاصرار الذي بموجبه اختلف مع ملهمه الاكبر «عمانوئيل كنت» الذي اخذ منه نزعته العقلانية النقدية، لكنه لم يرتض مثالية «كنت» وارتهان المعرفة لديه بالذهن البشري، بل اراد بوبر ان تكون المعرفة واقعية خالصة من أي شائبة سايكولوجية، فكانت احدى ميزاته الاساسية حربه على النزعة النفسية في المعرفة .

لكن المهم في مدخل هذه الدراسة النقدية ان نحدد طريقتنا في متابعة بوبر: من اين نبدأ مع الرجل، والى اين ننتهي ؟ لا اريد ان أقرء بوبر قراءة تقليدية، ومن ثم لا ابتغي ان اصطنع بداية للحوار مع الرجل، بل ساتسلسل معه كما جاء في فهمي، ولعل هذا التسلسل يتطابق وتسلسله مع المعرفة من «منطق الكشف العلمي» مرورا بـ «عقم المذهب التأريخي» وانتهاء بـ «النفس ودماغها» ... ولا اريد ان انتهي مع بوبر بروح الجزم والانهاء، بل سأستخدم الفروض الجريئة، وسافترض ما استطعت ان الحقيقة بعيدة المنال، وسأردد معه ان البحث لم ينته، وان طلب العلم والبحث عن الواقع، حيثما يكون هناك واقع، مهمة تبتدأ ولا تنتهي في عالم الامكان!